

بيان سينشر في 18 أكتوبر 2021

[التوقيع هنا](#) (آخر أجل للتوقيع 15 أكتوبر 2021)

يجب على بنوك التنمية أن تتوقف عن تمويل الشركات الزراعية

سيجتمع أكثر من 450 بنكا تنمويا من مختلف أنحاء العالم في روما من 19 إلى 20 أكتوبر 2021 من أجل المشاركة في القمة الدولية الثانية التي أطلق عليها اسم "التمويل المشترك". وقد شهدت القمة الأولى في باريس عام 2020 مشاركة 80 منظمة تنتمي للمجتمع المدني قاموا بنشر بلاغ مشترك يدعو بنوك التنمية إلى التوقف عن تمويل الشركات والمشاريع الزراعية التي تستولي على الأراضي والموارد الطبيعية على حساب المجتمعات المحلية. إلا أن بنوك التنمية قررت في هذا العام أن تجعل من الزراعة والشركات الزراعية أولوية خلال القمة الثانية مما أثار قلقا بالغا لدى المجموعات الموقعة لأن البنوك التنموية لها سجل طويل في دعم استثمارات زراعية يستفيد منها أصحاب المصلحة الخاصة والشركات الزراعية على حساب المزارعين والرعاة والصيادين والعمال في مجال الأغذية والشعوب الأصلية، حيث أضرت هذه الاستثمارات بسيادتهم الغذائية والأنظمة البيئية وحقوق الانسان.

مخاوفنا

تعد بنوك التنمية مؤسسات عامة أسستها الحكومات الوطنية أو المؤسسات متعددة الأطراف لتمويل البرامج الحكومية والشركات الخاصة التي تطلق أنشطة تسهم في تحسين حياة الناس، خاصة في دول الجنوب. وتقوم العديد من البنوك متعددة الأطراف- وهي فئة فرعية هامة من بنوك التنمية - بتقديم دعم في المجال التقني وصياغة السياسات لمساعدة الحكومات على تغيير القوانين والسياسات لجذب الاستثمارات الأجنبية.

وباعتبارها مؤسسات عامة، تلتزم بنوك التنمية باحترام وحماية واعمال حقوق الانسان ويفترض فيها أن تكون مسؤولة عن أنشطتها أمام المواطنين. وتتفق هذه البنوك مجتمعة حاليا أكثر من ملياري دولار أمريكي سنويا لتمويل الشركات العامة والخاصة لبناء الطرق ومحطات توليد الطاقة والمعامل والمزارع والشركات الزراعية باسم "التنمية"، حيث ويتم ضخ حوالي 1.4 مليار دولار أمريكي لقطاع الزراعة والغذاء لوحده. ويفترض في تمويلهم للشركات الخاصة، سواء عن طريق القروض أو شراء الأسهم، أن يستهدف الربح رغم أن معظم انفاق هذه البنوك يموله العموم عن طريق عمل الناس والضرائب.

وقد ارتفع عدد بنوك التنمية مثلما تصاعد التمويل الذي تتلقاه، كما اتسع نطاق عمل هذه البنوك التي تقوم بتقديم التمويلات العامة عبر الأسهم الخاص مثل "التمويل الأخضر" وباقي الآليات المالية من أجل تقديم الحلول المبتغاة عوض الاعتماد على الدعم التقليدي للبرامج الحكومة والمشاريع التي لا تستهدف الربح. إن

التمويل الذي تمنحه هذه البنوك يقدم شكلا من أشكال الضمان بالنسبة للشركات التي تود الاستثمار في الدول أو الصناعات ذات المخاطر المرتفعة. وبفضل هذه الضمانات يمكن للشركات جمع المزيد من الأموال من المقرضين الخواص أو بنوك التنمية الأخرى بسعر فائدة مناسب. لذلك، يمكن القول أن بنوك التنمية تلعب دورا مهما في تشجيع الشركات متعددة الجنسيات على التوسع في الأسواق والدول من مختلف أنحاء العالم، من مناجم الذهب في أرمينيا إلى السدود الكهربائية المثيرة للجدل في كولومبيا ومشاريع الغاز الطبيعي الكارثية في الموزمبيق.

علاوة على ذلك، تقوم العديد من البنوك متعددة الأطراف بالعمل بشكل مباشر من أجل صياغة القوانين والسياسات من خلال تقديم توصيات تقنية للحكومات ونشر تصنيفات مثل "تمكين الأعمال الزراعية" الذي يصدره البنك الدولي. وتميل السياسات التي تدعمها هذه البنوك في قطاعات حيوية كالصحة والماء والتعليم والطاقة والأمن الغذائي والزراعة إلى تفضيل دور الشركات الكبرى والنخب المؤثرة. ولا يتم الاستماع لاحتياجات المجتمعات المحلية المتضررة مثل الشعوب الأصلية والمزارعين الصغار بل إنهم يتعرضون لردود فعل انتقامية. فعلى سبيل المثال، أوصى البنك الدولي الحكومة الهندية بتحرير نظام التسويق الزراعي، وقد نفذت الحكومة الهندية هذه التوصية دون التشاور مع المزارعين ومنظماتهم مما خلف احتجاجات عارمة.

وتدعي بنوك التنمية أنها لا تستمر إلا في الشركات "المستدامة" و"المسؤولة" مضيفة أن مشاركتها تحسن من سلوك الشركات. إلا أنه في الواقع استثمرت هذه البنوك في شركات تورطت في الاستيلاء على الأراضي وفي قضايا فساد وعنف وتدمير البيئة وباقي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتي لم يتعرضوا بشأنها لأي مساءلة ذات جدوى. إن اعتماد بنوك التنمية على صناديق الأسهم الخارجية وشبكات الاستثمار المعقدة، بما في ذلك الاعتماد على الوسطاء الماليين، أدى إلى جعل المساءلة أو المحاسبة أمرا صعبا حيث ساهم هذا في مزيد من الإغناء للنخب المالية الصغيرة ذات النفوذ الكبير.

ومن المثير للقلق رؤية بنوك التنمية العامة تلعب دورا منسقا ومحوريا اليوم فيما يتعلق بمجالات الغذاء والزراعة. إنها جزء من المشهد المالي العالمي الذي يحرك الاستيلاء والتدمير البيئي الذي تتسبب فيه الشركات الزراعية. وعلى مر السنين، ذهب معظم استثمارهم في الزراعة بشكل حصري إلى شركات تستثمر في الزراعة التي تركز على محصول واحد، وتوسيع العقود ومزارع ومعامل الحيوانات ومبيعات البذور المختلطة والمعدلة جينيا والمبيدات ومنصات الزراعة الرقمية التي تسيطر عليها الشركات الكبرى للتكنولوجيا. ولم تظهر هذه البنوك أدنى اهتماما أو قدرة على الاستثمار في المجتمعات الزراعية والصيادين وسكان الغابات الذين ينتجون معظم غذاء العالم حاليا. بل على النقيض من ذلك، فإنهم يمولون شركات الاستيلاء على الأراضي والشركات الزراعية ويدمرون الأنظمة البيئية المحلية.

أمثلة مؤلمة

نرى أن الأمثلة المهمة الموالية تعكس نمط تدخلات البنوك العامة للتنمية:

- قام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والبنك الأوروبي للاستثمار بتقديم تمويل سخي للشركات الزراعية لصالح بعض أغنى أعضاء الأوليغارشية الأوكرانية الذين يسيطرون على مئات آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية،
- تلقت كل من شركة SOCFIN اللوكسمبورغية وشركة SIAT البلجيكية، وهما من أكبر شركات التي تمتلك مزارع زيت النخيل والمطاط بإفريقيا، قروضا من بنوك التنمية رغم أن لهما فروعاً متورطة في الاستيلاء على الأراضي وفضائح فساد وانتهاكات حقوق إنسان،
- مولت العديد من بنوك التنمية (بما فيها Swedfund و BIO و FMO و DEG) مشروع مزرعة قصب السكر الفاشلة لأداكس بيواينرجي في سيراليون والذي خلف أثراً جدمدمرة على المجتمعات المحلية بعد مغادرة الشركة،
- ضخت مجموعة سي دي سي البريطانية وبنوك تنمية أوروبية أخرى (بما فيها BIO و DEG و FMO و Proparco) أكثر من 150 مليون دولار في شركة مزارع زيت النخيل المفلسة فيرونيا [Feronia Inc](#) في جمهورية الكونغو الديمقراطية رغم النزاع الذي دام طويلاً مع المجتمعات المحلية حول الأرض وظروف العمل ووجود مزاعم بشأن الفساد وانتهاكات جسيمة لحقوق القرويين.
- استثمر صندوق الأمم المتحدة المشترك للسلع في أجيليس بارتنرز [Agilis Partners](#)، وهي شركة أمريكية تورطت في الإخلاء العنيف للآلاف من القرويين في أوغندا من أراض انتزعت من آلاف المزارعين المحليين مما خلف آثار مدمرة على سبل عيشهم،
- استثمر كل من البنك الياباني للتعاون الدولي والبنك الإفريقي للتنمية في مشاريع ذات علاقة بالبنية التحتية للسكك الحديدية والموانئ من أجل تأمين شركتي ميتسو [Mitsui](#) اليابانية وفالي [Vale](#) البرازيلية من تصدير الفحم انطلاقاً من المناجم التي يستغلونها شمال الموزمبيق. وهذا المشروع مرتبط بمشروع بروسافانا [ProSavana](#) الزراعي المثير للجدل الذي أدى إلى الاستيلاء على الأراضي والتنقيط القسري للسكان وتسبب في حوادث مميتة واحتجاز وتعذيب معارضي المشروع.
- مول بنك التنمية الصيني سد جيب الثالث، وهو مشروع كارثي على المستويات البيئية والاجتماعية. وقد تسبب هذا السد الذي صمم لتوليد الكهرباء وتوفير مياه الري للمزارع الكبرى المخصصة للسكر والقطن وزيت النخيل – مثل مشروع كوزار العملاق لإنتاج السكر- في قطع تدفق النهر الذي كانت يعتمد عليه الشعوب الأصلية في الزراعة التي تعتمد على تراجع مياه الفيضانات في وادي أومو الأسفل.
- وفي نيكاراغوا، قام صندوقي FMO و Finnfund بتمويل شركة [MLR Forestal](#) التي تدير مزارع الكاكاو وخشب الساج والتي تخضع لمصالح تعدين الذهب المسؤولة عن التهجير القسري لمجتمعات منحدرية من أصل إفريقي وشعوب أصلية متسببة في ضرر بيئي،

- وقد وافقت مؤسسة التمويل الدولية وبنك التنمية للبلدان الأمريكية مؤخرا على منح قرض لبروناكا Pronaca، رابع أكبر شركة في الاكوادور، من أجل الرفع من الإنتاج المكثف للحوم الخنازير والدواجن رغم وجود معارضة من مجموعات دولية ومحلية، بما فيها الشعوب المحلية الأصلية الذين عانوا من تلوث مواردهم المائية وأراضيهم جراء توسيع أنشطة هذه الشركة،
- ويفكر بنك التنمية للبلدان الأمريكية في استثمار 43 مليون دولار أمريكي إضافية في مارفريك غلوبال فودز Marfrig Global Foods، ثاني أكبر شركة لحوم أبقار في العالم، تحت غطاء تعزيز "استدامة لحوم الأبقار". وقد أشارت العديد من التقارير إلى ارتباط سلسلة إنتاج Marfrig بالتدمير غير القانوني لغابات الأمازون وسيرادو بالإضافة إلى تورط الشركة في انتهاكات لحقوق الإنسان. وقد واجهت الشركة اتهامات بالفساد. وتم إطلاق حملة دولية تدعو البنوك العامة للتنمية بسحب استثماراتها في جميع الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالمواشي.

نحن بحاجة إلى آليات أفضل لضمان السيادة الغذائية

أخيرا، بدأت الحكومات والوكالات المتعددة الأطراف في الاعتراف بأن النظام الغذائي العالمي حاليا قد فشل في إنهاء الجوع وساهم بشكل رئيسي في العديد من الأزمات كالأوبئة وانهيار النظم البيئية والمناخية. لكنهم لم يتخذوا أي إجراء من أجل الضغط على الشركات التي تهيمن على أنظمة الصناعات الغذائية ونماذجها في الإنتاج والتجارة والاستهلاك. بل على العكس من ذلك، قاموا بتشجيع الاستثمار في هذه الشركات عبر مزيد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمزيد من الإنفاق على الشركات الزراعية.

وتم اختيار قمة هذه السنة لبنوك التنمية بشكل مقصود على خطى قمة النظم الغذائية للأمم المتحدة، التي تم الترويج لها بوصفها منتدى عالمي لإيجاد حلول للمشاكل التي يعاني منها النظام الغذائي العالمي إلا أنه تم اختطافها لتنسجم مع مصالح الشركات وأصبحت مجرد فضاء للشركات للتطبيق وعرض طرق الزراعة الصناعية. وقد احتجت الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني على هذا الحدث وقاطعته من خلال عقد "المؤتمر العالمي للشعوب" و "جواب الشعوب المستقلة على قمة النظم الغذائية للأمم المتحدة"، كما احتج الأكاديميون من مختلف أنحاء العالم.

وتسير قمة "التمويل المشترك" بتركيزها على شركات الزراعة على نفس المنوال، حيث من المرتقب أن يلتقي المسؤولون الماليون على صناديقنا العامة مع نخب تمثل الشركات الكبرى من أجل التخطيط لكيفية ضمان ضخ المزيد من الأموال في نماذجهم الغذائية والزراعية التي تضر بالمناخ وتزيد في الفقر وتفاقم من جميع أنواع سوء التغذية. ومن المرتقب أن تتم دعوة عدد قليل من الممثلين عن المجتمعات المتضررة من استثمارات بنوك التنمية أو المزارعين من الخطوط الأمامية الذين يسعون إلى إنتاج غذاء لصالح مجتمعاتهم المحلية لأن البنوك التنموية تبحث عن تمويل الشركات الزراعية التي تنتج مواد للتجارة والتخطيط المالي عوض الغذاء من أجل ضمان التغذية.

وفي العام الماضي، بذل تحالف من منظمات المجتمع المدني جهودا جبارة لحث بنوك التنمية على الموافقة على الالتزام بمقاربة تحترم حقوق الإنسان وحقوق المجتمعات المحلية في التنمية. لكن النتيجة انحصرت في خطابات محدودة تم التعبير عنها في بيان ختامي لم يترجم بعد على أرض الواقع.

نحن نرفض أن تهدر أموالنا العامة وولاياتنا العامة ومواردنا العامة في أنشطة الشركات الزراعية التي تستولي على الأراضي والموارد الطبيعية وسبل العيش وتحرم الشعوب المحلية منها، لذلك:

- ندعو بنوك التنمية إلى الوقف الفوري لتمويل أنشطة الشركات الزراعية ووضع حد لاستثمارات المضاربة،
- ندعو إلى تأسيس آليات تمويل عامة ومسؤولة كليا دعما لجهود الشعوب لضمان السيادة الغذائية وإعمال الحق في الغذاء وحماية واستعادة النظم البيئية ومواجهة الطوارئ المناخية،
- ندعو إلى تنفيذ آليات قوية وناجعة من أجل ضمان ولوج المجتمعات المحلية للعدالة في حال وجود آثار سلبية على حقوق الإنسان أو أضرار بيئية أو اجتماعية سببتها استثمارات البنوك العامة للتنمية

أضف توقيعك [هنا](#) (آخر أجل للتوقيع هو 15 أكتوبر 2021)